

ملخص التربية الوطنية المراجعة النهائية

الصف الثالث الثانوى

أ / أحمد بهير

2025

ملخص التربية الوطنية

المراجعة النهائية

مع تمنياتي بالتوفيق

أ. أحمد بغير



الفصل الأول

القانون والدستور

كان المجتمع البدائي تحكمه القواعد الأخلاقية ، ثم ظهرت القواعد الملزمة المتمثلة في القانون ، ومع نشأة الدولة الحديثة

ظهرت الحاجة إلى الدساتير ، وفيما يلي نتعرف على كل منهم:

الأخلاق

. هي مثل نقدرها حق قدرها ونود امتلاكها ونسعى إلى تحقيقها بوصفها خيراً، وننظر إليها بوصفها أهدافاً ثابتة لحياتنا فالأخلاق تلزم الإنسان أن يسلك على نحو معين وفقاً لمنظومة من المثل العليا والقيم الرفيعة؛ منها : الإحسان إلى الفقراء ومساعدة الضعفاء والمحتاجين والإيثار والصدق والإخلاص في القول والعمل والوفاء بالعهد وشهادة الحق والبر بالوالدين وصلة الأرحام .. إلخ .

القانون

مجموعة قواعد وأحكام عامة مجردة مكتوبة تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، وهي ملزمة ومقترنة بالجزاء الذي توقعه السلطة العامة على من يخالفها، مثل: مخالفة السرعة المقررة والسير عكس الاتجاه.. إلخ.

خصائص القانون

ملزمة تقتضي التزام المواطن بالقوانين والتقيدها بأحكامها

الجزاء هو الأثر الرادع الذي توقعه السلطة العامة على كل من يخالف القانون وهو مادي ومحسوس.

إنها تحكم السلوك الخارجي للإنسان فهي لا تهتم إلا بالمظهر الخارجي من أقوال وأفعال وأنشطة فالكراهية لا يعاقب عليها القانون مثلاً، لكن إذا تجسدت في صورة ضرب يعاقب عليها.

عامة حيث تطبق جميع الأشخاص والوقائع إذا توافرت فيها الشروط.

مجردة لا تشرع لتطبق على شخص أو مجموعة أشخاص دون غيرهم أو واقعة معينة بدون غيرها.

مصادر القانون

التشريع: يقصد به عملية وضع القواعد القانونية في صورة مكتوبة بواسطة السلطة المختصة بذلك في الدولة وهو المصدر الرسمي والأساسي للقواعد القانونية

العرف: هو اعتياد الناس على سلوك معين في إحدى نواحي حياتهم الاجتماعية، بحيث ينشأ لديهم الاعتقاد بأنه أصبح قاعدة ملزمة فيتعرض من يخالفه للجزاء وهو أول مصدر رسمي للقانون ظهر في تاريخ المجتمع البشري

مبادئ الشريعة: هي المبادئ العامة المسلم بها في جميع مذاهب الفقه الإسلامي، وهي تمثل الأصول الكلية للشريعة



مبادئ القانون الطبيعي وقواعد اللعبة: يقصد بها مجموعة القواعد الثابتة التي لا تتغير بتغير الزمان أو المكان، ويمكن للعقل السليم وقواعد العدالة استنتاجها والإحاطة بها.

فروع القانون

القانون الخاص

هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الأفراد أو بينهم وبين الدولة لا بصفتها صاحبة السيادة ولكن باعتبارها شخصاً عادياً ، وفروعه تتمثل في القانون المدني - العمل - الدولي الخاص البحري والجوى المرافعات المدنية والتجارية - التجاري

القانون العام

هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات التي تكون الدولة طرفاً فيها باعتبارها صاحبة السلطة العامة والسيادة في المجتمع، وفروعه تتمثل في القانون الدولي العام الإداري - المالي - الجنائي - الدستوري

العلاقات

تتمثل العلاقة بينهم في أن معظم قواعد القانون مستمدة في الأصل من المبادئ الأخلاقية والتعاليم الدينية وفيما يلي:

قواعد القانون

تعاليم الدين

تسمو بالإنسان الي الكمال و تحقيق سلوك مثالي
-تشكل واجب الفرد نحو نفسه و غيره نحو خالقه
-مرنة فهي قواعد تتوافق مع كل زمان و مكان
-الجزاء يتمثل في عقاب الإنسان في الدنيا و الآخرة

مبادئ الاخلاق

تهتم بالمقاصد و النوايا التي ينطوي عليها ضمير الانسان
-تنظيم نوعين من العلاقات و هي علاقة الانسان بنفسه و علاقته بغيره من افراد المجتمع
-لها غاية مثالية تتمثل في الارتقاء بالانسان و الوصول به الي الكمال
-تقتصر علي الجزاء المعنوي الذي يتمثل في تأنيب الضمير

قواعد القانون

لا تتعلق بالنوايا والمقاصد الباطنية طالما ظلت حبسية النفس البشرية ولم تقترن بسلوك مادي خارجي . تهتم بعلاقة الإنسان بغيره من أفراد المجتمع
-لها غاية نفعية تتمثل في حفظ الامن و النظام و الاستقرار في المجتمع
-ملزمة تحمل الافراد علي الانصياع لها جبراً و مقترنه بالجزاء المادي

٣-الدستور

هو مجموعة القواعد الأساسية التي تحدد شكل الدولة وترسم قواعد الحكم فيها وتضع الضمانات الأساسية لحقوق الأفراد وتنظيم سلطاتها العامة مع بيان اختصاصات هذه السلطات



أنواع الدساتير

من حيث تدوينها	غير مدونة	هي قواعد عرفية استمر العمل بها لفترات طويلة حتى أصبحت بمثابة قوانين ملزمة مثل: مدونة الدستور الإنجليزي.
	مدونة	هي القواعد الدستورية التي تم تسجيلها في وثيقة رسمية صدرت من السلطة المختصة وفقاً للإجراءات التي تعتمدها، ويعد الدستور الأمريكي أول الدساتير العصرية المدونة
من حيث طرق تعديلها	مرنة	هي التي يتم تعديلها بنفس الإجراءات التي يتم بها تعديل القوانين العادية مثل الدستور الإنجليزي.
	جامدة	التي يستلزم تعديلها إجراءات أشد تعقيدا من تلك التي يتم بها تعديل القوانين العادية مثل: دستور أستراليا الفيدرالي

أساليب نشأة الدساتير

طرق ديمقراطية	اساليب الجمعية النيابية التأسيسية	حيث يقوم الشعب بانتخاب ممثلين لإعداد الدستور نيابة عن الجمعية التأسيسية ويصبح الدستور نافذاً فور (إقرار الصيغة النهائية له).
	اسلوب الاستفتاء الدستوري	هو أسلوب دستوري يتم عن طريق جمعية تأسيسية أو لجنة فنية تتكفل بإعداده ولا يصبح هذا الدستور نافذاً إلا بعد عرضه على استفتاء شعبي وتتم الموافقة عليه
طرق غير ديمقراطية	اسلوب التعاقد	هي دساتير تتم باتفاق بين إرادتي الحاكم والمحكومين ، وهو اعتراف من الحاكم بمشاركة الشعب في السيادة
	اسلوب المنحة	هي دساتير يضعها الحاكم دون مشاركة الشعب

٤- الدستور المصري

- ارتبط التطور الدستوري في مصر عبر مراحل مختلفة بكفاح الشعب المصري من أجل الاستقلال والتحرر وبعد أول دستور حقيقي للبلاد صدر عام ١٩٢٣ م ، ثم شهدت البلاد تطور الدستور حتى صدر الدستور الدائم ١٩٧١م والذي تم تعديله بموجب قرار مجلس الشعب الصادر في ١٩٨٠م ، وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م صدر دستور مصر الجديد ٢٠١٤م ، والذي تم تعديله في عام ٢٠١٩ م ، ويتكون من ٧ أبواب و ٢٥٤ مادة.

أبواب الدستور المصري

الدولة من المادة ١ ل ٦ -يتضمن عدة مواد توضح ان مصر وطن خالد للمصريين و رسالة سلام و محبة لكل الشعوب و وطن يؤمن بالديمقراطية و التعددية السياسية و التداول السلمي للسلطة و ساسه المواطنة و سيادة القانون و يؤكد حق الشعب المصري في صنع مستقبله و هو وحده مصدر السلطة	المقومات الاساسية للمجتمع من المادة ٧:٥٠ يؤكد علي ان الاسرة اساس المجتمع قوامها الدين و الاخلاق و الوطنية و تلتزم الدولة بتوفير سبل العدالة الاجتماعية و التنمية المستدامة و تحقيق تكافؤ الفرص في كافة المجالات و الحقوق و الواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز و الحفاظ علي الهوية الثقافية المصرية و روافدها الحضارية المتنوعة	الحقوق و الحريات و الواجبات العامة من المادة ٩٣:٥١ يتضمن مواد تصون الحريات و تحقق المساواة بين المواطنين في الحقوق و الواجبات دون تمييز و تفتح طريق المستقبل و تتسق مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان	سيادة القانون من المادة ٩٤ : ١٠٠ يوضح ان سيادة القانون اساس الحكم في الدولة ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائي و ينظك القانون استئناف الاحكام الصادرة في الجنايات و ان التقاضي حق مصون و مكفول للجميع
--	---	--	--



<p>الباب السابع</p> <p>مجلس الشيوخ من المادة ٢٤٨:٢٥٤</p> <p>و يشمل اختصاصات مجلس الشيوخ و الامور التي يأخذ رايه فيها و طريقة تشكله من حيث عدد الاعضاء و مدة العضوية وشروط الترشيح</p>	<p>الباب السادس</p> <p>من المادة ٢٤٧:٢٢٢</p> <p>يشمل فصلين : يتناول الاول احكاما عامة و الثاني احكاما انتقالية</p> <p>توضح الخطوط العريضة للدولة و عاصمتها و شكل العلم المصري و طريقة نشر القوانين و طريقة تعديل الدستور و القوانين التي لا بد من اصداها في فترة زمنية محددة</p>	<p>الباب الخامس</p> <p>نظام الحكم من المادة ٢٣١:١٥١</p> <p>يشمل مهام السلطة التشريعية و التنفيذية (رئيس الجمهورية و الحكومة و الادارة المحلية) و السلطة القضائية (احكام عامة و القضاء و النيابة العامة و قضاء مجلس الدولة) و العلاقة بين تلك السلطات في الدولة و المحكمة الدستورية العليا و الهيئات القضائية و المجالس القومية و الهيئات المستقلة و الاجهزة الرقابية</p>
---	--	--

المحكمة الدستورية

تعد جهة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، مقرها مدينة القاهرة ، ويجوز في حالة الضرورة انعقادها في أى مكان آخر داخل

البلاد بموافقة الجمعية العامة للمحكمة ، ويكون لها موازنة مستقلة، وتتمثل اختصاصاتها في

الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح

.تفسير النصوص التشريعية التى تثير خلافاً في التطبيق .

الفصل فى تنازع الاختصاص بين جهات القضاء والهيئات ذات الاختصاص القضائي .

الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين .



الفصل الثاني : الديمقراطية

الديموقراطية اصطلاحا

طريقة في الحكم يمارس فيها الشعب السلطة من خلال اختياره لمن ينوب عنه برلمانيًا أو رئاسيًا.

الديموقراطية لغة

• كلمة يونانية الأصل، وهي تتكون من مقطعين؛ الأول (demos) ويعنى الشعب والثاني (kratos) ويعنى سلطة أو حكمًا، والكلمة كاملة تعنى حكم الشعب.

علاقة الديمقراطية

بالحرية

. الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يشارك فيه جميع المواطنين إما مباشرة أو عن طريق ممثلين منتخبين.

الحرية طريقة حياة للإنسان تشكل من خلالها ثقافته وشخصيته .

• الديمقراطية تسعى لى تتحول إلى ثقافة لإيجاد أحسن السبل للسلطة.

. الحرية أسلوب حياة يشمل مختلف جوانبها.

الديمقراطية أسلوب حكم وإدارة .

. الديمقراطية مدخل لتوسيع نطاق الحرية.

بالمواطن

. تحقق مبدأ المواطنة والمساواة غير المنقوصة بين

جميع المواطنين دون تمييز في

الجنس.

الدين.

اللون.

تولى المناصب العليا

. المشاركة السياسية الإيجابية.

خصائص الديمقراطية

السلطة أساسها التعاقد المبني على التراضي بين طرفي العقد

تداول السلطة

الحكم للأغلبية والسيادة لها وقراراتها قانونا أعلى

المواطنون جميعًا أحرار

المساواة بين المواطنين في الحقوق السياسية

أهمية الديمقراطية

. حماية حقوق الإنسان وصيانتها ضد كل ما ينتقص منها أو يعوقها.

. تحقيق معدلات مرتفعة من الرخاء والتنمية في المجالات المختلفة بالنسبة للمجتمع

إتاحة فرص متكافئة للإبداع وممارسة الابتكار في مجالات الحياة المختلفة

زيادة المشاركة المجتمعية والاستفادة من القدرات والكفاءات الوطنية.



توفير مناخ يسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

ترسيخ قيم التعددية الثقافية والتسامح والاحترام وقبول الآخر.

. تحقيق الأمن الشخصي والاجتماعي والاقتصادي.

. تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل المجتمع.

مقومات الديمقراطية

حقوق الإنسان : يتمتع الإنسان وفق ما أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمجموعة من الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع الذى يعيش فيه ويعد احترام مثل هذه الحقوق وصيانتها أول المقومات الرئيسية التي تستند إليها الديمقراطية، بل ويمكن اعتبارها الهدف الأساسي من تحقيق الديمقراطية، إذا فالعلاقة بين احترام حقوق الإنسان والديمقراطية علاقة طردية.

التعددية السياسية: يقصد بها هنا تنوع الاتجاهات بحيث تختار فئة من المواطنين اتجاهًا سياسيًا معينًا، تختار فئة أخرى اتجاهًا آخر ترى فيه الفئة أو تلك أنه الاتجاه السياسي الأفضل القادر على تحقيق طموحاتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ لذلك التعددية السياسية مصدر ثراء الديمقراطية.

العدالة الاجتماعية:

يقصد بها تحقيق المساواة بين المواطنين كافة باعتبارهم شركاء الوطن دون تمييز بسبب اللون والعرق والنوع والرأى وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص

سيادة القانون

يعنى أن الجميع أمام القانون سواء وأن جميع أجهزة الدولة تخضع للقانون ولا تستطيع أى منها اتخاذ أي إجراءات على خلاف أحكامها، ولذا لا بد من وجود قواعد قانونية تنظم الروابط بين الأفراد وعلاقتهم بالسلطة العامة

سيادة الشعب

تعنى أن يشترك الشعب فى الحكم وإدارة الشئون العامة في الدولة.

صور الديمقراطية

الديمقراطية المباشرة

يتولى خلالها الشعب بنفسه شئون الحكم ، فالشعب ليس فقط صاحب السلطة أو السيادة في الدولة بل يمارسها بالفعل دون وساطة ، ولم يعرف العالم هذا النوع من الديمقراطية إلا في العصر اليونانى ، حيث كان



ذلك ممكنا لقلّة عدد المواطنين وإمكانية اجتماعهم جميعاً في مكان واحد، حيث يكون الجميع مشاركاً في صنع القرار السياسي ومراقبة تنفيذه.

الديمقراطية النيابية "غير المباشرة"

هي التي يتم من خلالها ممارسة سلطات الحكم بطريقة غير مباشرة بواسطة نواب ينتخبهم الشعب ليمثلوه في البرلمان، ويناقشوا مشكلاتهم وقضاياهم المختلفة، ويشرعوا القوانين التي يسير عليها المجتمع، ويوافقوا على الميزانية العامة، وبذلك تكون الديمقراطية النيابية لها صورتان

النظام البرلماني: هو أكثر الأنظمة تطبيقاً في الدول الغربية الديمقراطية، ولقد ارتبط في نشأته بالتجربة البريطانية، ويقوم على أساس عدم الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فصلاً تاماً بل يقوم على أساس إقامة نوع من التوازن والتعاون والمساواة بين السلطتين، مثل الهند

. النظام الرئاسي : يضع الهيئة التنفيذية بيد رئيس الدولة المنتخب من قبل الشعب، بحيث يكون رئيساً للدولة والحكومة في ذات الوقت، حيث من سلطاته تعيين الوزراء والمعاونين له مثل النظام الأمريكي.

الديمقراطية شبة المباشرة»

هي صورة توافقية بين النوعين السابقين، حيث للشعب حق مشاركة البرلمان في السلطة، بل مراقبته حتى يستقل عن ممارسة السلطة، وهي خاصة بالدول الأوروبية الصغيرة مثل النمسا وسويسرا، وهي تشير إلى تقاسم السلطة في المجتمعات ذات التركيب المتعدد الطوائف أو اللغات

الأمية

. هي السبب الرئيسي في انتشار الجهل وضعف وعي الفرد بحقوقه داخل المجتمع، وبما يدور حوله من أحداث جارية وقضايا ومشكلات؛ مما يجعل مشاركته الاجتماعية محدودة دون الاهتمام بالأمور السياسية أو بحركة التغيير الاجتماعي.

الفقر

. يؤثر الفقر في مسيرة تحقيق الديمقراطية بالمجتمع، حيث إن ضعف قدرة الفرد على تلبية احتياجاته الرئيسية وإشباع مطالبه تجعل تركيزه منصرفاً في البحث عن مصادر للدخل دون الاهتمام بالمشاركة في الحياة السياسية.

التعصب الفكري

. الديمقراطية جوهرها حرية وتسامح واحترام حرية الآخر وحقوقه، لذا فالتطرف يعد عائقاً أساسياً في طريق تطبيقها، لأن الشخص المتعصب فكرياً شخص يفتقد إلى الاعتدال فيرى دائماً رأيه هو الصواب وغيره هو الخطأ، الأمر الذي يدفع به إلى التمييز بين الأفراد على أساس الدين والعرق أو غير ذلك من أسباب التمييز العنصري الأخرى، وهو في حد ذاته ضد الديمقراطية.



ضعف دور المجتمع المدني

يقصد بها الجمعيات والنقابات والكوادر والمؤسسات المحلية المسئولة عن العمل الديمقراطي فضعف مثل هذه القوى وتدنى ممارستها لدورها وعدم وجود أنشطة حقيقية لها على أرض الواقع يعد من عوائق تحقيق الديمقراطية في المجتمع.

الفصل الثالث

الأحزاب السياسية

أولاً: الحزب السياسي

هو مجموعة منظمة تؤسس طبقاً لأحكام قانون الأحزاب، وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة، وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشاركة

شروط تأسيس الحزب السياسي واستمراره	. يحمل اسماً لا يماثل أو يشابه اسم حزب قائم
	. يتضمن برامج تمثل إضافة جديدة للحياة السياسية.
	عدم تعارض مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياسته أو أساليبه مع المبادئ الأساسية للدستور أو مقتضيات حماية الأمن القومي المصري أو الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي.
	عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو في اختيار قياداته أو أعضائه على أساس ديني أو طبقي أو فئوي أو جغرافي
	عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أي نوع من التشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية.
	. عدم قيام الحزب كفرع لحزب أو تنظيم سياسي أجنبي
	. علانية مبادئ الحزب وأهدافه وأساليبه وتنظيماته ووسائله ومصادر تمويله.

ثانياً: خصائص الأحزاب السياسية

الاستمرارية: يستمر الحزب في ممارسته دوره السياسي الإيجابي الفعال، مما يعطى للحزب جذوراً تاريخية بخلاف بعض الأحزاب التي سرعان ما تنتهي بفقدان ذلك.

الانتشار: . فالحزب يتم تنظيمه من القمة إلى القاعدة، بحيث يغطي جميع جوانب الوطن بخلاف التنظيمات المحلية.

الرؤية السياسية: • يتبنى رؤية واضحة شاملة تتضمن هويته وتكوينه وأهدافه التي يسعى لتحقيقها.



الدعم الشعبي: يسعى كل حزب سياسي إلى تأييد ودعم شعبي، لا سيما في أوقات الانتخابات والتصويت بوسائل مختلفة منها الإقناع والحوار المباشر.

السعى إلى السلطة: يسعى كل حزب إلى السلطة، كي يتولى الحكم سواء كان منفردًا أو بالاشتراك مع أحزاب أخرى

بالبطرق الديمقراطية، لتحقيق برنامجه الانتخابي

ثانيا مبادئ الأحزاب السياسية:

التسامح وقبول الآخر: من حيث قبول أحزاب المعارضة بكل أنشطتها من نقد واقتراحات والتعايش معها والسماح لها بدخول الانتخابات، واحترام أصوات الناخبين بحيث يتولى الحكم من يحصل على الأغلبية.

التنافس: حيث تعرض الأحزاب السياسية برامجها في تنافس، بتقديم حلول واضحة أمام الناخب للمشاكل الداخلية والخارجية، وتخصيص لجان محايدة للإشراف على الانتخابات لضمان النزاهة .

التداول: . يعنى أن تقبل الأغلبية تداول السلطة فى حالة تغيير رأى الشعب وحصول الأقلية على أصوات أو مقاعد أكبر. وبذلك يتم تسليم فريق عمل له برنامج محدد مقاليد الحكم من فريق عمل آخر له برنامج مختلف

رابعًا : أهداف الأحزاب السياسية

١- المحافظة على حقوق الإنسان
لضمان كافة الحقوق الإنسانية المدنية والاقتصادية والاجتماعية واحترام الحريات الشخصية للأفراد، مما يتيح إطلاق طاقاتهم الإنتاجية والإبداعية

٢- دعم المواطنة على أساس الدولة المدنية الحديثة التي يتساوى فيها كل المواطنين في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو الانتماء السياسي أو الحزبي والحصول على الخدمات التي تقدمها الدولة مثل الأمن والتعليم والرعاية الصحية بلا تمييز، مع مشاركة ذوى الاحتياجات الخاصة.

٣- دعم الديمقراطية من خلال قدرة النواب على مراقبة ومحاسبة الحكومة والقيادات التنفيذية، والسياسية والمساءلة في ظل المصداقية والشفافية، وتفعيل مبدأ تداول السلطة.

٤- الحرص على العدالة الاجتماعية
من خلال تكافؤ الفرص، ووجود حد أدنى للدخل من خلال احترام قيمة العمل والحد من مركزية الدولة وتحقيق التوزيع العادل للدخل القومي فى مختلف المحافظات .

٥- المساهمة في التنمية الاقتصادية
من خلال تشجيع الاستثمار المصرى والأجنبى والاستثمار الأمثل لمواردنا الطبيعية ، والقضاء على الاحتكار والفساد وتدعيم البحث العلمي كركيزة أساسية لبناء مصر الحديثة

٦- تحقيق السلام الإقليمي والعالمي من خلال السعى لوقف النزاع المسلح ونزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة العربية والعالم بأسره من خلال تبني كافة القرارات الدولية في حق كل الشعوب في الاستقلال الوطني والديمقراطية وتعاون مصر مع الدول والشعوب من أجل عالم يسوده العدل وحقوق الإنسان.

خامسا : وظائف الأحزاب السياسية

مراقبة و محاسبة الحكومة

توعية المواطنين بمشكلات مجتمعهم

تنمية وعي المواطنين السياسي بالمرشحين و برامجهم و سياستهم

توعية المواطنين بحقوقهم و واجباتهم و حرياتهم المسؤولة

تحقيق التنمية من
خلال تعاون الاحزاب
مع مؤسسات المجتمع
المدنى المختلف

تدعيم الديمقراطية و
الاتجاه نحو الاصلاح
السياسي

سادسا (الأحزاب السياسية فى مصر (نشأتها وتطورها)

مرت الحياة الحزبية فى مصر بعدة مراحل، وهي:

مرحلة ما قبل ثورة ١٩١٩م : مهد لنشأة الأحزاب السياسية فى مصر تأسيس مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦م. . ويعد عام ١٩٠٧م هو مرحلة مهمة فى تطور الحياة الحزبية فى مصر؛ حيث تم إنشاء العديد من الأحزاب،

أبرزها حزب الأمة بزعامة أحمد لطفى السيد والحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل.

مرحلة التعددية الحزبية ١٩٥٢:١٩١٩ : . شكل دستور عام ١٩٢٣ م إطارا دستوريا وقانونيا للحياة السياسية فى هذه المرحلة بشكل عام وللحياة الحزبية والنيابية بشكل خاص.

ساد البلاد مناخ ليبرالى اتسم باحترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية، وفى مقدمتها حرية التعبير وتكوين الأحزاب والجمعيات.

استطاع حزب الوفد بمفرده الوصول إلى السلطة عقب انتخابات حرة نزيهة بقيادة سعد زغلول بالرغم من تعدد الأحزاب.

مرحلة التنظيم السياسي الواحد ١٩٧٦:١٩٥٣ : انتهت مرحلة التعددية الحزبية بعد حل الأحزاب ومنع تكوين أحزاب جديدة بناء على قرار مجلس قيادة الثورة ١٩٥٣م.

تم الاعتماد على التنظيم السياسي الواحد؛ حيث تم تنظيم هيئة التحرير يناير ١٩٥٣م ، ثم تنظيم الاتحاد القومى ١٩٥٦م ، ثم الاتحاد الاشتراكى العربى ١٩٦٤م كتنظيم سياسى شعبى جديد يقوم على تحالف قوى لشعب العاملة بدلاً من الاتحاد القومى.

مرحلة التعددية الحزبية ٢٥ يناير ٢٠١١ : ١٩٧٧ : شكل دستور ١٩٧١م، وقانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م بتعديلاتها المتتالية ، الإطار الدستورى والقانوني لهذه المرحلة.

بدأت الملامح الأولى لهذه المرحلة مع قرار الرئيس أنور السادات فى مارس ١٩٧٦م بقيام ثلاثة منابر حزبية فى إطار الاتحاد الاشتراكى هى اليمين والوسط واليسار ، ثم تم تحويلها فى ٢٢ نوفمبر من نفس العام إلى أحزاب سياسية كانت النواة الأولى للتعددية الحزبية فى عام ١٩٧٧م.

مرحلة ما بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ : شهدت مصر حراكا سياسيا وتحولاً ملحوظاً نحو الديمقراطية، وظهر ذلك من خلال تأسيس عشرات الأحزاب السياسية التى تستهدف جميعها الحفاظ على مكتسبات الثورة وتطوير كل صور الحياة على أرض مصر وصولاً إلى مستقبل أفضل لكل المصريين



الليبرالية

. فلسفة سياسية تقوم على قيمتى الحرية والمساواة، ويدعو الليبراليون إلى دستورية الدولة والديمقراطية والانتخابات الحرة والنزيهة، وحقوق الإنسان وحرية الاعتقاد والسوق الحر والملكية الخاصة.

الفصل الرابع

المشاركة السياسية أساس الممارسة الديمقراطية

أولا المشاركة السياسية

المشاركة السياسية أحد إجراءات الديمقراطية، وهى عملية إرادية واعية للمجتمع ، ومن ثم فهى مرتبطة بالحياة السياسية والاجتماعية.

وتعرف على أنها مجموعة من الأنشطة الإيجابية المشروعة التى يقوم بها المواطنون بهدف التأثير فى عملية صنع القرارات السياسية بشكل مباشر وغير مباشر وبعيدة عن الإجبار والإلزام

ثانيا خصائص المشاركة السياسية

١- افعال نافعة ٢-اجتماعية شعبية ٣-شاملة متكاملة

٤-حق و واجب وطنى ٥-ارادية ٦-مكتسبة

ثالثا صور المشاركة السياسية

. تختلف من دولة إلى دولة ومن فترة زمنية لأخرى، وتشمل:

الممارسين للنشاط السياسي، وهم أعضاء الأحزاب والاتحادات والمرشحين للانتخابات والمتقلدين للمناصب السياسية والإدارية.

- المهتمين بالنشاط السياسي وهم الذين يصوتون فى الانتخابات ويتابعون الحياة السياسية من خلال كل وسائل الإعلام. - المحجمين عن النشاط السياسى يشمل الأفراد العازفين عن المشاركة السياسية بجميع أشكالها وصورها.

رابعا : دوافع المشاركة السياسية

دوافع نفسية : تتمثل فى رغبة المشارك فى اتخاذ قرار تجاه موضوع سياسى مهم.

دوافع اجتماعية : تتمثل فى رغبة المشارك فى تحقيق احتياجاته مثل الصحة والتعليم ... إلخ.

دوافع سياسية : تتمثل فى رغبة المواطن فى الربط بين حقوقه وواجباته.

خامسا متطلبات المشاركة السياسية

-توفير الاحتياجات الاساسية من غذاء و كساء و صحة و تعليم ... إلخ

-تنمية الشعور بالانتماء للوطن

-زيادة وعي المواطنين سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا



-الايمان باهمية المشاركة السياسية

-وجود تشريعات تضمن حقوق المواطنين

-تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية و السياسية

سادسا آليات تفعيل المشاركة السياسية

الاحزاب السياسية: تشجع المواطنين علي المشاركة في العمل السياسي و ابداء الرأي و من ثم تحقيق الديمقراطية و اتاحة الفرصة للمواطنين لتولي الوظائف النيابية و الادارية

-المجتمع المدني: يلعب دوراً في نشر ثقافة المشاركة في الانتخابات و اتاحة الحوار لعرض وجهات النظر بحرية

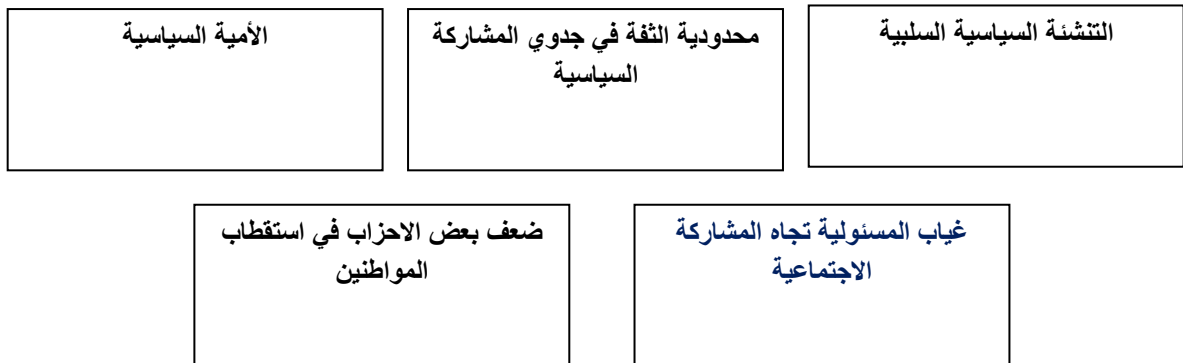
وسائل الاعلام: من خلالها يتم توعية المواطنين باهمية المشاركة السياسية و تدعيم الديمقراطية

-مواقع التواصل الاجتماعي : من خلالها يتم تنوع عرض وجهات النظر السياسية و كذلك زيادة الوعي السياسي و دعم زيادة المشاركة في الانتخابات و حملات تأييد المرشحين

سابعا : الدستور والمشاركة السياسية

. اعترف الدستور بحق المواطن في المشاركة السياسية وربط هذا الحق بالعديد من الحقوق الأخرى مثل الحق في التجمع السلمي - تكوين الأحزاب والنقابات والانضمام إليها - حرية الرأي والصحافة).

ثامنا التحديات التي تواجه المشاركة السياسية



تاسعا مقترحات تفعيل المشاركة السياسية

. استخدام وسائل الإعلام في التوعية بأهمية المشاركة السياسية

. تفعيل المشاركة السياسية لدى النشء الصغير خاصة من خلال المدارس والندوات .. إلخ .

• دمج موضوعات المشاركة السياسية في برامج محو الأمية وتعليم الكبار.

توسيع مشاركات الشباب في مؤسسات المجتمع المدني

. تسهيل عملية التصويت في الانتخابات عن طريق زيادة لجان التصويت واتباع إجراءات تتسم بالبساطة والسهولة.



. سيادة العدل والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات
• تنشيط دور الأحزاب فى التشجيع على المشاركة السياسية.

عاشرا العملية الانتخابية

خطوات العملية الانتخابية

١- قيد الناخبين	٢- تسجيل المرشحين	٣- الحملات الانتخابية للمرشحين	٤- عملية الاقتراع (التصويت)	٥- عملية الفرز	٦- اعلان النتائج
--------------------	----------------------	--------------------------------------	-----------------------------------	-------------------	---------------------

حادى عشر أنظمة الانتخابات، وتنقسم إلى:

الانتخاب الفردي

. ينتخب أفراد كل دائرة نائباً واحداً في البرلمان، ويتوجب حصول الفائز على (%٥٠+١) من إجمالي الأصوات، وإذا لم يحصل المرشح على تلك النسبة تتم الإعادة بين المرشح الأول والثانى ويفوز الذى حصل على الأعلى تصويماً.

الانتخابات بالقائمة

• يختار الناخبون قائمة من قوائم الأحزاب التي بها عدد من مرشحي الحزب.

نظام القوائم المغلقة

ينتخب الناخب قائمة واحدة من القوائم المعروضة، ولا يحق له إجراء أي تعديل عليها .

نظام القوائم المفتوحة

تتسم بالمرونة ويحق للناخب تعديل هذه القوائم حسب رغبته.

الفرق بين

مراقبة الانتخابات	الإشراف على الانتخابات
. تعنى قيام هيئات محايدة تقوم بملاحظة العملية الانتخابية والتأكد من مراعاتها لمعايير الحيادية والنزاهة وتسجيل أى مخالفات، ويمكن أن تكون هذه الهيئات دولية أو غير حكومية أو من المجتمع المدني، وذلك لا يمس سيادة الدول بأي حال.	. يعنى مشاركة جهات خارجية حكومية وغير حكومية في تيسير عملية الانتخاب والتأثير فيها مثل القضاء المصرى، وهذا النوع يمس سيادة الدولة.



ثانى عشر الثورات المصرية نموذج للمشاركة السياسية

الثورة	قائدها	اسبابها
	سعد زغلول	مطالبة المصريين بالاستقلال بعد زيادة وعيهم الوطني . • إجراءات الاحتلال التعسفية خلال الحرب العالمية الأولى . كذب إنجلترا وحلفائها بأنهم يحاربون من أجل حرية الشعوب واستقلالها . • مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن .
٢٣ يوليو ١٩٥٢م	الضباط الاحرار	استمرار الاحتلال البريطاني لمصر . هزيمة ١٩٤٨م . فساد النظام الملكي . • عدم وجود حياة ديمقراطية سليمة . تدهور أحوال مصر الاقتصادية ..
٢٥ يناير ٢٠١١م	الشعب المصرى ، وأسهمت شبكات التواصل الاجتماعي في اندلاعها .	• تزوير انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠م . تدهور أحوال المصريين اجتماعيا واقتصاديا . انتشار الفساد الإداري والسياسي .
٣٠ يونيو ٢٠١٣م	الشعب المصرى واستجابت القوات المسلحة لندائه لتقف مع الشعب في ثورته	• عدم وجود حلول للعدالة الاجتماعية انعدام الأمن . زيادة صلاحيات الرئيس من خلال الإعلان الدستوري ٢٠١٢م . نوفمبر ٢٠١٢ م . زيادة حدة الاحتجاجات الشعبية . سوء استخدام موارد الدولة . قلق الشعب المصرى من فقدان هويته المصرية ، ويعد هو الوازع الرئيسى لخروج جميع طوائف الشعب ..

بسم الله الرحمن الرحيم

قام بفهرسة هذه النسخة ورفعها :

د محمد أحمد محمد عاصم

نسألكم الدعاء